UNIVERSITY OF TRIPOLI
LEBANON

* The Lebanese Journal For Islamc Studies
* Second Year - Third Issue
2024-2025
* University Of Tripoli/Lebanon
journal@ut.edu.lb

* المجلة اللبنانية للعلوم الإسلامية
* السنة الثانية ـ العدد الثالث
1447-1446
* جامعة طرابلس / لبنان
www.ut.edu.lb

E- ISSN : 2709-460X
P- ISSN : 2960-1622

تاريخ الإرسال: 2025/5/1 تاريخ القبول: 2025/5/28 تاريخ النشر:2025/8/26

البحث الأول

دراسة مَرْوِيّات السِّيرة وقواعد توثيقها

Study of Prophetic Biography (Sīra) Narrations and Their Authentication Principles

أ.د. عبد الجواد حمام

Professor Dr. Abdul-Jawad Hamam

ملخَّص البحث

يدور البحث حول إشكالية دقيقة متعلقة بالعلاقة الحقيقية بين علم الحديث النبوي وعلم السيرة النبوية خصوصاً، وعلم التاريخ عموماً، مضمونها: هل يصلح تطبيق قواعد علم الحديث النبوي وضوابطه على مرويات السيرة النبوية والتاريخ؟ أم أن لهما منهجاً خاصاً في الإثبات يغاير علم الحديث في الشكل والمضمون؟

وفي حال تطبيق قواعد علم الحديث هل يشترط في روايات السيرة ما يشترط في رواية الحديث النبوي تماماً، أم هناك اختلاف في المعايير؟

سعى البحث للإجابة عما سبق ببيان أصالة منهج الإثبات في العلوم الإسلامية عموماً ممثلاً بعلم الحديث، مع مراعاة خصوصية موضوع الرواية، فلا تتطلب مرويات السيرة تلك الصرامة التي يتعامل معها علماء الحديث في إثبات الأحاديث النبوية، نظراً لاختلاف موضوعاتها، واختلاف ما يتعلق بها.

كما تعرض البحث للكلام على مسلك تقسيم السيرة النبوية إلى صحيح السيرة وضعيف السيرة، ودراسة هذا المنحى في ضوء مناهج علماء الحديث والسيرة النبوية.

ليخلص البحث إلى ضوابط أساسية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند

البحث في مرويات السيرة وإثباتها.

الكلمات المفتاحية: منهج الإثبات – مَرْوِيّات السّيرَة – ضوابط علم الحديث – صحيح السّيرَة وضعيفها – السير والمغازي.

* * *

Research Abstract

This research revolves around a precise problematic related to the true relationship between the science of Prophetic ḥadīth and the science of Prophetic biography (Sīra) in particular, and the science of history in general. Its essence is: Is it appropriate to apply the rules and standards of Prophetic ḥadīth science to the narrations of Prophetic biography and history? Or do they have their own distinct methodology for authentication that differs from ḥadīth science in both form and content?

In the case of applying ḥadīth science rules, are the same requirements imposed on Sīra narrations as those imposed on Prophetic ḥadīth narrations exactly, or are there differences in standards?

The research sought to answer the above by demonstrating the authenticity of the authentication methodology in Islamic sciences generally, as represented by ḥadīth science, while taking into consideration the particularity of the narrative subject matter. Thus, Sīra narrations do not require the same rigor that ḥadīth scholars employ in authenticating Prophetic ḥadīth, due to differences in their subject matters and what pertains to them.

The research also addressed the approach of dividing Prophetic biography into authentic (ṣaḥīḥ) Sīra and weak (ḍa'īf) Sīra, studying this approach in light of the methodologies of ḥadīth and Prophetic biography scholars.

The research concludes with fundamental standards that should be taken into consideration when researching and authenticating Sīra narrations.

Keywords: Authentication Methodology – Sīra Narrations – Ḥadīth Science Standards – Authentic and Weak Sīra – Biographies and Military Expeditions (Siyar wa al-Maghāzī).

❊ ❊ ❊

المقدمة

الحمد لله حقَّ حمدِه، والصلاة والسلام الأكملان الأتمَّان على من اختاره واصطفاه فجعلَه خيرَ خلقه، ورفعَه فجعله صفوةَ أنبيائه ورسله، وحباه حُسْنَ الشمائل والكمالات فغدت سيرته أعظم سيرة بشرية وأعطرها، لم تعرف البشرية لها مثالًا، ولم تَقَعْ في غابر الأيام على مثالها منوالًا.

أما بعد:

«فَإِن سيرة مُحَمَّد ﷺ لمن تدبرها تَقْتَضِي تَصْدِيقه ضَرُورَةً، وَتشهد لَهُ بِأَنَّهُ رَسُول الله صلّى الله عليه وسلَّم حَقًّا، فَلَو لم تكن لَهُ معْجزَة غير سيرته صلّى الله عليه وسلَّم لَكَفَى»[1]، كيف لا وهو الرحمة المهداة، والنعمة المسداة للعالمين، وقد كان لهم نبراسًا ودليلًا، في قوله وفعله، وشمائله وخصاله، وسمته وهديه، وفي كل تفاصيل حياته الشريفة.

«وإذا كانت سيرة رسول الله ﷺ هي نبراسَ الفضيلة في دروب الزمن، وتعاقب الأجيال، فإن العلم بها من أرفع العلوم شأنًا، وأعظمها على

(١) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، الفصل في الملل والأهواء والنحل (القاهرة: مكتبة الخانجي، د.ت) ٢/ ٧٣.

الإنسانية نفعًا، والحاجة إليها متجدِّدة على الدوام»[١].

ولمَّا غدا علمُ السّيرَة النبوية علمًا إسلاميًّا أصيلًا، مميَّزَ المعالم، واضحَ الملامح، منفردَ التصنيف والتأليف، ممتدًّا في العلوم الإسلاميّة الأخرى، لحاجتها جميعًا إلى ذكر أطرافٍ من سيرته صلّى الله عليه وسلَّم، والاستنباط ممّا وقع في حياته ومسيرته والاحتجاج به؛ أصبح البحث في منهج توثيقِ هذا العلم وقواعدِ قبول أخباره أمرًا في غاية الضرورة، ولا سيَّما مع كثرة الكتابات والطروحات، المفيد بعضُها ولا شكَّ، والمريب بعضُها الآخر في مَرامِهِ وما يصبو إليه.

وصارت أسئلة البحث مطروقةً بكثرة بين الباحثين والمختصّين والمهتمّين:

* ما ضوابط قبول الأخبار والمَرْوِيّات في السّيرَة النبوية؟

* هل يحتاج علم السّيرَة النبوية إلى منهج خاصٍّ كما اقترح بعض الأفاضل بتسميته: «مصطلح السّيرَة» أو ضوابط قبول الرواية الحديثية تسدُّ هذا الباب؟ وبعبارة أخرى: أَيصلح علم الحديث «مصطلح الحديث» وضوابطه ليكون المنهج في الإثبات والنفي والقبول والردّ في مَرْوِيّات السّيرَة، أو أنَّ للسيرة منهجًا آخر مباينًا ومنفصلًا؟

* هل تطبق معايير علم الحديث النبوي بحذافيرها وصَرامتِها على مَرْوِيّات السّيرَة أو لمَرْوِيّات السّيرَة معايير خاصة في التطبيق؟

* هل يصح تقسيم علم السِّيرَة إلى: «صحيح السِّيرَة» و«ضعيف السِّيرَة» على النَّحو الذي نحاه بعض المؤلِّفين؟

---

(١) د. فاروق حمادة، مصادر السّيرَة النبوية وتقويمها (دمشق: دار القلم، د.ت) ١٢.

هذه الأسئلة وغيرها هي ما دار عليها البحث وسعى للإجابة عنها على إيجاز في العرض والتحليل، واختصار في الاستدلال والاستشهاد.

منهج البحث:

اعتمدتُ في هذا البحث بشكل رئيس على **منهجين:**

* **المنهج الوصفي التحليلي:** حيث يتناول البحث مفهوم السيرة ومصادرها وخصائص كتبها، ثم يعرض أقوال العلماء ومناهجهم، فيصف المادة العلمية كما وردت في مصادرها، ويحللها ويقارن بينها.

* **المنهج النقدي المقارن:** وذلك بالمقارنة بين مناهج المحدّثين وأهل السيرة، ونقد بعض الأقوال والترجيحات المتعلقة في هذا المجال، من بعض الباحثين، ثم يوازن بينها ليخلص إلى معيار أدق.

خطة البحث:

وقد رأيت تقسيمَ البحث إلى المحاور الآتية:

المبحث الأول: تعريف السّيرَة النبوية وبيان مصادرها.

المبحث الثاني: تناول كتب السنة لمَرْوِيّات السّيرَة النبوية.

المبحث الثالث: كتب السير والمغازي عرض ونقد.

المبحث الرابع: ضوابط قبول مَرْوِيّات السّيرَة النبوية.

الخاتمة: النتائج والتوصيات.

* * *

المبحث الأول
تعريف السِّيرَة النَّبويَّة وبيان مصادرها

أولًا- تعريف السّيرَة النبوية لغة واصطلاحًا:

السّيرَة لغةً: السُّنَّةُ والطريقةُ والهيئة، قال تعالى: ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ٢١] «أي: سنعيدُها في طريقتِها الأولى»[(١)].

واصطلاحًا: هي كل ما يتصل بالنبي محمد ﷺ من حيث نسبُه، ومولدُه، ونشأتُه، وبعثتُه، وصفاتُه، وأحوالُه إلى وفاتِه[(٢)].

ويطلق على السّيرَة: المغازي، ومع كون الغزوات وما يتعلق بها أخصَّ من السّيرَة وجزءًا منها فإنَّها أطلقت عليها بمعناها العامِّ، ولا سيّما عند المتقدمين من مصنِّفي السِّيرَة؛ لأهميتها ودور الغزوات والفتوحات

---

(١) أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، التحقيق: يوسف علي بديوي، ومحيي الدين ديب مستو (بيروت: دار الكلم الطيب ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م) ٢/ ٣٦١. وقال الزمخشري في «الكشاف» ٥/ ٣٥٠: «السّيرَة من السَّير: كالرِّكبة من الركوب، يُقال: سار فلان سيرةً حسنةً، ثم اتُّسِعَ فيها فنُقِلَتْ إلى معنى المذهب والطريقة، وقيل: سير الأوَّلين».

(٢) ينظر: محمود محمد الطناحي، الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥م) ٤٢.

في مسيرة الدعوة الإسلاميَّة ودولة الإسلام، تسميةً للشيءِ بأهمِّ ما فيه.

أو ربما لكون بواكير مؤلفات السّيرَة النبوية كانت تأريخًا لبعض غزوات النبي ﷺ، فقد ذكر المؤرِّخون أنَّ من أوائل ما أُلِّفَ فيها: مغازي عروة بن الزبير (٩٤هـ)[١].

وربما كان هذا تبعًا للعرب الذين كانوا يؤرّخون بالحروب والوقائع فيما بينهم، فسمِّيَ تاريخُهم: «أيّام العرب».

ثانيًا - مصادر السّيرَة:

تعددت مصادر توثيق السّيرَة النبوية العطرة، تعدُّدًا أورثَتْه أهميّةُ هذه السّيرَةِ الشريفةِ، وموقعُها الأساسُ عند كلِّ مسلم من جهة، ومن جهة أخرى سعيُ العلماء على مدى العصور لرصد مفرداتِ السِّيرَة وأحداثها كلِّها بأدقِّ التفاصيل والجزئيّات والأسماء والتواريخ حتى ترسم الصورة كاملة.

وبالجملة فمصادر السّيرَة الرئيسة هي:

أولًا- القرآن الكريم:

تناولَ الكثيرُ من آيات القرآن الكريم مواضيعَ تدخل اصطلاحيًّا في السّيرَة النبوية، بَدءًا من أوصاف النبيّ ﷺ وأحواله وأحوال قومه وبيئته،

---

(١) ينظر: د. فاروق حمادة، أعلام السّيرَة النبوية في القرن الثاني للهجرة (مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، د.ت) ٣.

ويُنظر: د. أكرم ضياء العمري، السّيرَة النبوية الصحيحة محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السّيرَة النبوية (المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م) ١/ ٥٤. وقد جمع د. مصطفى الأعظمي مَرْوِيّاتِ عروة بن الزبير في المغازي برواية أبي الأسود عنه.

إلى الأحداث المهمّة التي وقعت للمسلمين ولا سيَّما الغزوات والمعارك الكبرى، ثم ما اقتضت الحكمة الإلهية تخليد ذكراه من أمور أخرى ذات صلة بالسّيرَة النبوية؛ حتى وفاتُه ﷺ قد مهَّدَتْ لها بعضُ الآيات والسُّور ليكون وقعها وأثرها في نفوس الصحابة محتملًا؛ بل لقد أُنزلت سورٌ في القرآن الكريم إثرَ أحداثٍ في السّيرَة النبويّة وربما سميت باسمها، كالأنفال والفتح.

«وبشكل عامّ فَفِي القرآن الكريم هيكلُ السّيرَة كاملًا وأساسياتها، وعدد غير قليل من التفصيلات والأحداث الجزئية، وإن كانت خِلوًا من الأرقام والأعلام»[(١)]، وغدت آياتُ القرآن الكريم التي تناولت السّيرَة وأحداثها المصدر الأول لمكانة القرآن الكريم الذي ليس قبله مكانة، ولقطعية ثبوت نصه، ثم لما جاء في تفسير تلك السور والآيات من أحاديثَ وآثارٍ توضح مرادها وتزيد تفصيلَها وتبيِّن مراميها ومقاصدها، مما تَوَسَّعَتْ في إيراده وروايته كتبُ التفسير بالمأثور[(٢)].

ثانيًا - كتب السنّة:

احتلَّت مادَّة السّيرَة النبوية -بمعناها الاصطلاحي- مساحةً واسعةً من موضوعات كتب السنة النبوية ومضامينها، وكانت نسبةُ الأحاديث المتعلّقة بالسّيرَة والمرويّة في أمَّهاتِ كُتُبِ السنَّة نسبةً مرتفعة وواضحة مقارنةً بغيرها من الموضوعات، وهذا أمر لا يحتاج إلى استدلال، فالسّيرَة

(١) حمادة، مصادر السّيرَة النبوية، ٤٥.

(٢) يُنظر: حمادة، مصادر السّيرَة النبوية، ٣٩ وما بعد، و«السّيرَة النبوية في ضوء المصادر الأصلية» (ص١٦)، وقد أفرد الأستاذ محمد عزة دروزة كتابًا في مجلدين درس فيه السّيرَة النبوية من خلال القرآن الكريم سماه: «سيرة الرسول ﷺ صورة مقتبسة من القرآن الكريم».

النبوية في أساسها جزء من السنة النبوية بمعنى الطريقة النبوية المحمدية.

حتى إنَّ من العلماء مَن أدخل مصطلح السّيرَة في ضمنِ تعريف السنة أو الحديث النبوي، كما نجد ذلك عند الدكتور السباعيّ رحمه الله حيث قال مُعرِّفًا: «وهي -أي السُّنَّةُ- في اصطلاح المُحَدِّثِينَ: ما أُثِرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صِفةٍ خَلْقِيَّة أو خُلُقِيَّة أو سِيرةٍ؛ سواء كان قبل البعثة أو بعدها، وهي بهذا ترادف الحديث عند بعضهم»[1].

ويقول الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله: «وذهب بعض العلماء إلى إدخال كل ما يضاف إلى النبي ﷺ في الحديث فقال في تعريفه عِلمَ الحديث: **أقوال النبي ﷺ وأفعاله وأحواله**، وهذا التعريف هو المشهور عند علماء الحديث وهو الموافق لِفَنِّهم، فيدخل في ذلك أكثر ما يذكر في كتب السّيرَة كوقت ميلاده ﷺ ومكانه ونحو ذلك»[2].

ويبدو أنّ أصل الفكرة مقتبس من ابن تيمية رحمه الله، حيث جاء في كلامه على مفهوم الحديث النبوي: «فهذا كلُّه يدخل في مسمَّى الحديث وهو المقصود بعلم الحديث؛ فإنه إنما يطلب ما يستدلُّ به على الدين، وذلك إنما يكون بقوله أو فعله أو إقراره. وقد يدخل فيها بعض أخباره قبل النبوة وبعض سيرته قبل النبوة مثل تحنُّثِه بغار حراء، ومثل حسنِ

(١) هذا تعريف الدكتور مصطفى السباعي في «السنة ومكانتها» (ص: ٦٥) وقد أحال إلى «قواعد التحديث» للقاسمي (ص٦٣)، و«توجيه النظر» للجزائري (ص٢)، والحقيقة أن القاسمي لم يدخله في التعريف هكذا وإنما نقل كلام ابن تيمية في دخول السّيرَة في السنة. وقد اقتبس تعريفَ السباعي أستاذنا د. محمد عجاج الخطيب في كتابه «السنة قبل التدوين» (١/ ١٦) واقتصر عليه.

(٢) «توجيه النظر إلى أصول الأثر» (١/ ١).

سيرته؛ لأن الحال يستفاد منه ما كان عليه قبل النبوة من كرائم الأخلاق ومحاسن الأفعال... ومثل المعرفةِ، فإنَّه كان أمِّيًّا لا يكتب ولا يقرأ، وأنه لم يجمع متعلم مثله، وأنه كان معروفًا بالصدق والأمانة، وأمثال ذلك مما يستدل به على أحواله التي تنفع في المعرفة بنبوَّته وصدقه، فهذه الأمور ينتفع بها في دلائل النبوة كثيرًا؛ ولهذا يَذكر مثل ذلك مَن كتب سيرته، كما يذكر فيها نسَبَه وأقاربه وغير ذلك بما يعلم أحواله، وهذا أيضا قد **يدخل في مسمَّى الحديث**. والكتب التي فيها أخباره منها كتب التفسير ومنها كتب السِّيرَة والمغازي ومنها كتب الحديث. وكتب الحديث هي ما كان بعد النبوّة أخصّ وإن كان فيها أمور جرت قبل النبوّة؛ فإنَّ تلك لا تذكر لتؤخذ وتشرّع فعله قبل النبوة بل قد أجمع المسلمون على أنَّ الذي فرض على عباده الإيمان به والعمل هو ما جاء به بعد النبوّة»[1].

وسيأتي الكلام تفصيلًا على تناوُل كتب السنّة لمَرْوِيّات السّيرَة النبوية وخصائص ذلك.

ثالثًا - كتب السِّيَر والمغازي:

أُفرِدَتْ كتبُ السِّيَر عن كتب السُّنَّة لا لأنها تنهج منهجًا مختلفًا أصالةً، وإنما للتركيز على رسم الصورة الكاملة للسيرة النبويّة العطرة، منذُ طلوعِ فَجرِها الأوَّلِ بولادة المصطفى ﷺ إلى وفاته ﷺ فداه أبي وأمي.

وحتى تكتمل تلك اللوحة المشرقةُ بكلِّ تفاصيلها وجزئيّاتها من التواريخ وأسماء الأشخاص وتفاصيل الأحداث وترتيبها... احتاج علماء السّيرَة إلى جمع الروايات التي تفيد تلك المعلومات حتى لو كانت من

(١) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ١٠-١١).

طرقٍ شابَها انقطاع أو إرسال أو ضعفُ سندٍ مما يُرَدُّ مثله على قواعد علم الحديث، ومع ذلك فكان للسيرة النبوية خصوصيتها كما سيتَّضح لاحقًا.

والذي لا يخفى على مطَّلع أن المكانة العلمية لعلماء السِّيرَة النبوية المبرِّزينَ لم تأتِ فقط مما رَوَوه من أخبار السير؛ بل من موسوعيَّتهم العلميَّة، واطِّلاعهم الواسع على تاريخ ما قبل الإسلام، وأيَّام العرب، وأنسابهم، ولغتهم وأشعارهم، وهذا ما جعل كتبهم موسوعاتٍ غنيّةً تاريخيًّا ولغويًّا وأدبيًّا كما كانت عليه سيرة ابن إسحاق ثمّ الواقدي، ومن هنا جاء الثناء المعروف على ابن إسحاق خاصَّة لتقدّمه واستجماعه لما ذكرناه، وقد قال فيه شيخه الزهري: «لا يزال بالمدينة عِلمٌ جَمٌّ ما كان فيهم ابن إسحاق»، وقال الإمام الشافعيّ: «مَن أراد أن يتبحَّرَ في المغازي فهو عِيالٌ على محمد بن إسحاق»[١].

وسنفصّل القول في المبحث الثالث في عرض مَرْوِيّات كتب السّيرَة ونقدها.

رابعًا- مصادر أخرى للسيرة النبوية:

كان ما سبق هو المصادرَ الرَّئيسةَ التي استُقِيَتْ منها جلُّ مادة السّيرَة النبوية المنقولة، وقد ذُكِرَتْ في أدبيات علم السّيرَة مصادرُ أخرى مُكمِّلة، تضمَّنَت إضافاتٍ وذَكرتْ فوائدَ تُضَافُ إلى السّيرَة النبوية، ومنها[٢]:

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ١٥).

(٢) ينظر في استعراض هذه المصادر وتوفية القول فيها: «السّيرَة النبوية في ضوء المصادر الأصلية» (ص٤٠) وما بعد، و«مصادر السّيرَة النبوية وتقويمها» (ص١٢٤) وما بعد.

كتب التواريخ: وخاصّة أخبار مكة والمدينة وتاريخهما لما لهما من صلة وثيقة بمهد الرسالة وفجرها، وارتباط تاريخهما -وحاضرهما- برسالة الإسلام ومبعثه.

كتب تراجم الصحابة: إذْ فصَّل مؤلِّفوها القول في حياة الصحابة والأحداث التي وقعت لهم، فتطرقوا لذكر مَرْوِيّاتٍ مهمّةٍ في السّيرَة النبويّة، وبثُّوا فيها تحقيقات دقيقة، ونقدًا حصيفًا لتلك المَرْوِيّات ولا سيما إن وَقَعَ اختلاف بينها.

كتب الشعر والأدب واللغة: لما تضمنته من ذكر أمور خَلتْ عنها المصادر السابقة ولا سيَّما بعض المباحث المتعلّقة بما قبل البعثة وبداياتها.

كتب متفرّعة عن كتب السنة النبويّة تخصصت في جوانب من السّيرَة:

تعرَّض مَن تكلَّم على مصادر السّيرَة النبوية إلى مصادرَ متعددةٍ جُعِلَتْ مفردةً عن السنة النبوية، فذكروا منها كتب «دلائل النبوّة» و«الخصائص النبويّة» و«الشمائل النبويّة».

ونميل إلى أنّها بالعموم لا تشكِّل مصدرًا مستقلًّا عن كتب السنة؛ بل هي مندرجةٌ فيها، فقد سلكت منهجَها، ونحَتْ منحاها، إلّا أنّ جوانبَ من السّيرَة النبويّة قد أُفردَت في تآليفَ خاصّةٍ، وجُلُّ ما أخرج في هذه الكتب أساسًا قد أخرج في كتب السنّة الأخرى[1].

وقد سارت هذه الكتب سَيْرَ كتب السنّة باشتراط الإسناد وما ينطبق

(١) ينظر: «مصادر السِّيرة النَّبويَّة وتقويمها» (ص٦٧) وما قبل.

عليه أصول الرواية لأحاديث السنّة بالعموم، وهذا ما يؤكّد اندراجها في ضمنها.

* * *

المبحث الثاني
تناول كتب السنَّة لمرْوِيّات السِّيرة النبوية

أَوْلى المحدِّثونَ السِّيرَةَ النبويَّةَ مكانةً جُلَّى، كيف لا وهم أئمَّة الأثر، وأهل الاتِّباع وتقصِّي حالِ النبي ﷺ وقولِه وكلِّ شؤونه، ومن هنا نجد اهتمام أئمَّة السنَّة بتوفية أحاديث السَّيرَة النبوية حقَّها في كتبهم ومصنَّفاتهم، وهذا إمام المحدّثين البخاري يُفرِد كتابًا في «صحيحه» سمّاه «كتاب المغازي»، مجموع الأحاديث المتَّصلة المرويَّة أصالةً فيه (٥٢٥) حديثًا[1]، فضلًا عمّا أورده فيه من المعلَّقات.

واللافِتُ أنَّ أوَّلَ ما وَرَدَ في هذا الكتاب بعد التبويب: «بَابُ غَزْوَةِ العُشَيْرَةِ أَوِ العُسَيْرَةِ» قَالَ فيه: «قَالَ: ابنُ إِسْحَاقَ: أَوَّلُ مَا غَزَا النَّبِيُّ ﷺ: الأَبْوَاء، ثُمَّ بُوَاط، ثُمَّ العُشَيْرَة».

على أنَّ البخاريَّ له كتاب سابق عن المغازي سمّاه: «كتاب الجهاد والسِّيَر» روى فيه: (٣٠٨) أحاديثَ[2]، وقسم كبير منها يتكلَّم على ما جرى في الغزوات والسرايا.

---

(١) رقم الكتاب: (٦٤) أخرج فيه من حديث رقم (٣٩٤٩) إلى رقم (٤٤٧٣)، من أصل (٧٥٦٣) بحسب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي للصحيح.

(٢) رقم الكتاب (٥٦) أخرج فيه من حديث رقم (٢٧٨٢) إلى حديث رقم (٣٠٩٠).

«وكذلك الإمام مسلم فقد أفرد كتبًا وأبوابًا من صحيحه للحديث عن سيرته ﷺ، ومثال ذلك كتب: الجهاد والسير، وفضائل النبي ﷺ، وفضائل الصحابة رضي الله عنهم، والإمارة، إضافةً إلى المَرْوِيّات الكثيرة المبثوثة في ثنايا الأبواب الأخرى من صحيحه»[١].

وقد بلغت عِدَّة أحاديث كتاب «الجهاد والسير» وحدَه عند مسلم (٨٨) حديثًا[٢].

«أما كتب السنن الأربعة فأكثرها ذِكرًا للسيرة جامع الإمام الترمذي، خاصة في أبواب المناقب، ويليه كتاب سنن أبي داود، ثم كتاب سنن ابن ماجه، خاصة كتاب الجهاد، ثم سنن النسائي»[٣]، وقد أَفْرَدَتْ هذه السننُ كُتبًا خاصَّةً بالجهاد والسير ونحوها تضمَّنَت أحاديثَ كثيرةً عن السّيرَة النبوية[٤].

وفي «مستدرك الحاكم على الصحيحين» نجد الإمام الحاكم يفرد كتابًا أيضًا يسميه: «كِتَاب الْمَغَازِي وَالسَّرَايَا» يروي فيه مما يراه صحيحًا ما يُنيِّف على مئة حديث، مسندة متّصلة لم يخرجها الشيخان[٥].

---

(١) «السّيرَة النبوية في ضوء المصادر الأصلية» (ص١٧).

(٢) رقم كتاب الجهاد والسير في «صحيح مسلم» (٣٢)، أخرج فيه من حديث رقم (١٧٣٠) إلى حديث (١٨١٧) من أصل (٣٠٣٣) بحسب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

(٣) «السّيرَة النبوية في ضوء المصادر الأصلية» (ص١٧).

(٤) أفرد الترمذي «أبواب السير» ذكر فيه من (١٥٤٨) إلى (١٦١٨) أي: (٧١) حديثًا من أصل (٣٩٥٦)، وأفرد النسائي في «السنن الكبرى» كتابًا سماه: «كتاب السير» رقمه (٥٠): من حديث (٨٥٢٧) إلى حديث (٨٨٣٥) أي: (٣٠٨) أحاديث، من أصل تعداد السنن (١١٩٤٩). وهو ليس في سننه الصغرى.

(٥) «المستدرك على الصحيحين» من حديث رقم (٤٢٩٧) إلى (٤٤٠٢) أي: (١٠٥) أحاديث.

وكذلك ما يُجَرَّدُ من «مسند الإمام أحمد» من الأحاديث المتعلقة بالسّيرَة النبوية يبلغ مقدارًا كبيرًا؛ بل لعله أغزر كتب الحديث النبويّ احتواءً على أحاديث السّيرَة النبوية[1].

أهمّ ما تميّزت به رواية كتب السنّة للسيرة النبويّة:

١-المقصد الرئيس لتخريج أحاديث السِّيَر في كتب السنة هو ما يبنى عليه حكم شرعيّ، أو أدب نبويّ يُتَأَسَّى به.

٢-لم تكن العناية في كتب السنّة لرسم صورةٍ متكاملةٍ عن أحداث السّيرَة النبوية وتفاصيلها، وإنما كانت لوحاتٍ ومواقفَ تُعرَضُ في ضمنَ تبويباتٍ تُستَنبَطُ منها الأحكامُ، ويُستَدَلُّ بها على مسائلَ وَقَعَ الخلاف فيها.

٣-اختيار الأحاديث المرويّة في السّيرَة كان وَفْقَ منهج صاحب الكتاب وشروطه التي بُنِيتْ أساسًا على شروط قبول الخبر، فما أُخرِجَ في «الصحيحين» شرطُه استكمال عناصر الصحة، وما أخرج في السنن كذلك ينبغي أن يكون على شرط مؤلِّفِه على تفاوتٍ معروف فيما بينهم، وما أُخرِجَ في المسانيد شرطه أن يتَّصل سنده مرفوعًا بأن يضاف للنبي ﷺ.

٤-ما سبق جعل تلك الأحاديث في غالبها تتَّصف بأنَّها ليست من المَرْوِيّات المطوَّلة، وربّما اقتصروا من الحادثة على جزءٍ منها يفي بغرض

(١) ويظهر ذلك من خلال مختصر المسند وترتيبه للبنا الساعاتي حيث أفرد فيه كتابًا في الجهاد في المجلد (١٣) منه، وكتابًا في السّيرَة النبوية وما يتصل بها جاء في المجلدات (٢٠-٢١-٢٢) فضلا عن كتاب المناقب في المجلد (٢٣). ينظر: «مصادر السّيرَة النبوية وتقويمها» (ص٥٨)، و«السّيرَة النبوية في ضوء المصادر الأصلية» (١٨).

الاستدلال والاستنباط مع ترك بقيّة الخبر الذي يتضمَّن تفصيلات تدخل في ضمن علم السّيرَة النبوية[١].

* * *

(١) هذا على الأغلب، ومع ذلك جاءت أحاديث مطولة متعلقة بالسّيرَة في كتب الحديث ولا سيما «الصحيحين» منها، ومن أشهرها قصة بدء الوحي.

المبحث الثالث
كتب السِّيَر والمغازي عرض ونقد

اتَّسَمتْ كتب السِّيَرِ والمغازي التي أُفرِدَتْ لتدوين أحداثِ السّيرَة ووقائعها بجملة من الخصائص التي مَايزَتْ بينها وبين كتب السُّنَّةِ عمومًا، ومن أهم تلك السِّمات[1]:

أوَّلًا: التزم مصنّفو السّيرَة الأوائل نقلَ الأخبار بالإسناد، على صورةِ نقل الحديث النبوي من حيث الجملة، ولم تكن كتبهم مبتورةَ الأسانيد أو محذوفةَ الرجال، وهذا شأن العلوم الإسلاميّة في عصرها الأول، كلّها ينهج منهج النقل المسند إلى المصدر.

ثانِيًا: عُرِضَتِ السّيرَة النبوية عرضًا سرديًّا وَفْقَ التسلسل التاريخيّ، وبشكل متكامل زمنيًّا وموضوعيًّا، في حين كانت كتب الحديث تُجَزِّئُ أحاديثَ السّيرَة النبوية في أبوابٍ وكتبٍ موضوعيّة، وكثيرًا ما تختصر فتقتصر من الخبر على ما هو محلُّ الاستنباط والاستدلال، وهذا ما منحَ كتبَ السّيرَة والمغازي ميزةً في تكامل السرد وتسلسله وتغطيته لتفاصيل

---

(١) ينظر: «مصادر السّيرَة النبوية وتقويمها» (ص١١٢)، و«السّيرَة النبوية في ضوء المصادر الأصلية» (ص٣٥) وكلامهما كان على خصائص سيرة ابن إسحاق.

الأحداث والوقائع.

ثالِثًا: نحا كثير من مُصَنِّفي السّيرَة الأوائل نحوَ طريقة «الإسناد الجمعي»[1]، وذلك من خلال الرواية بأسانيد عدّة وعن رواة متعدّدين لكن بسياقةِ متنٍ واحدٍ مُشَكَّلٍ من مجموع رواياتهم، وذلك تحقيقًا لمقصدهم في عرض صور الأحداث كاملةً ومتسلسلة، فكان هذا غرضَهم الأساسَ، على خلاف طريقة المحدثين الذين كانت عنايتهم بتفصيل رواية كلِّ راوٍ على حِدَةٍ، وبالحكمِ عليها تبعًا لذلك، فيتحمَّل كلُّ راوٍ مسؤوليةَ روايتِه وما قد يقع فيها، على خلاف الرواية الجمعيّة عند أصحاب السِّيَر فَلَم يَعُدْ يتميَّزُ فيها ما نقل كلُّ راوٍ، ولا مصدرُ الخطأ في حال وقوع خلل أو مشكلة في المتن.

والتحقيق أن ظاهرة الإسناد الجمعي لم تنشأ في أصلها عند علماء السّيرَة، ولم ينفردوا بها كما ظَنَّ بعضهم؛ بل هي ظاهرة وَاقعة في رواية الحديث وفي المصنفات الحديثية؛ بل وقعت من حفاظ كبار أمثال ابن وهب والزهري، ونجد في «الصحيحين» مواضعَ فيها أمثلة على ذلك، فهو ليس منهجًا خاصًّا بعلماء السّيرَة، وإنما الذي مَيَّزَ رواة السير والمغازي: إكثارُهم من استعمال هذه الطريقة لتركيزهم على سياقةٍ واحدةٍ للمتن كما نوهنا سابقًا، كما يغلب على المحدثين بيان فروق الألفاظ والسياق بين الرواة، بينما لا يعنى علماء السيرة ببيان الفروق بين الرواة في سياق الرواية الجمعيَّة.

---

(١) **الإسناد الجمعي**: مصطلح استعمل في الدراسات المعاصرة، ويعرف بأنه: «الإسناد الذي يجمع فيه الراوي بين عدة أسانيد يرويها ويسوق متونها في متن واحد»، نقلًا عن: «الموازنة بين الرواية الحديثية والرواية التاريخية» (ص٢٩٤) لزميلنا الفاضل د. محيي الدين حبوش.

ومن هنا نقف على خطأ عدد من الباحثين في عدِّهِمْ جمعَ الأسانيد «الإسناد الجمعي» مما تفرد به رواة السير، وأنَّ المحدثين ذمّوهم بذلك وضعفوهم به، وخاصة من أكثر منه كالواقدي وابن إسحاق[١].

قال المرُّوذيُّ: «سألتُه – يعني الإمامَ أحمدَ– عن محمد بن إسحاق كيف هو؟ فقال: هو حسن الحديث **ولكن إذا جَمعَ عن رجلين**، قلتُ: كيف؟ قال: يحدِّث عن الزهريّ ورجل آخر فيحمل حديث هذا على هذا، ثم قال: قال يعقوب: سمعت أبي يقول: سمعت المغازي منه ثلاث مرّات ينقصها ويغيِّرها»[٢].

وقال إبراهيم الحربي: «سمعت أحمدَ وذكر الواقديَّ فقال: لَيسَ أُنكِرُ عليه شيئًا إلا جمعَه الأسانيد، ومجيئَه بمتن واحد على سياقة واحدة عن جماعة ربما اختلفوا»[٣]، نقل ذلك الخطيب البغدادي ثم نقل عن الإمام أحمد قولَه: «كان الواقدي محمد بن عمر يقلب الأحاديث، كأنه يجعل ما لمَعمَرٍ لابنِ أَخِي الزهري، وما لابن أَخِي الزهري لمَعْمَرٍ»، وقولَه: «الواقديّ يركِّب الأسانيد».

ومن أنعم النظر في كلام الإمام أحمد وغيره من الأئمة يَجد أَن محلَّ الإنكار ليس لأصل الجمع في الإسناد، وإنَّما لما شابَ هذا الجمع من أمور أخرى، كألَّا يكون الراوي من أهل الإتقان مما يؤهله للرواية

---

(١) ينظر: «الموازنة بين الرواية الحديثية والرواية التاريخية» (ص٢٩٨)، حيث أبان توهم بعض الباحثين – وذكر أمثلة على ذلك – أن المحدثين يرفضون جمع الأسانيد جملة واحدة، ويذمون علماء السّيرَة بذلك.

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» رواية المروذي وغيره، تحقيق صبحي السامرائي (ص٤٩).

(٣) «تاريخ بغداد» تحقيق د. بشار عواد (٤/ ٢٤).

بالمعنى، إذْ تتفاوت ألفاظ شيوخه مع اتحاد معنى ما رووه، أو لا يكون من الحفّاظ المتقنين العارفين بمواضع الاتفاق والاختلاف في مَرْوِيّات شيوخه، أو أن يكون بعض الشيوخ ضعيفًا، فإنَّ جمع الشيوخ في هذه الصورة يؤدّي إلى حمل حديث الضعيف على حديث الثقة[١].

ومن هنا وضع المحدّثون ضوابطَ لقبول صورة الجمع بين الشيوخ في الرواية، وهي باختصار[٢]:

١-أن ينصّ الراوي على أنّه أخذ عن كلّ شيخ بعضَ الحديث لا كلَّه.

٢-ألَّا يكون بين الرواة الذين يجمع بينهم راوٍ ضعيف.

٣-ألَّا يحذف الراوي أحدًا من الرواة الذين يجمع بينهم.

والشروط السابقة مقيَّدةٌ بكون الراوي الذي يجمع السند ثقةً مشهورًا بالحفظ ممَّن لا يختلط عليه حديث شيخ بآخر.

رابعًا: كثرة اعتماد كتب السِّيَر على الأحاديث المنقطعة السند، والمرسلة، والمعضلة، وما فيها مِن مجاهيلَ ومبهمين، وذلك بحثًا عن كلّ تفصيل إضافيّ لم يظفروا به في إسناد متَّصل سالم من عيوب الأسانيد.

إنَّ الاقتصار على الأسانيد المتّصلة والروايات السالمة من عيوب النقد يقتضي الاقتصار على مادّة مرويّة لا تغطي السّيرَة النبوية ولا شطرًا منها، وإنما تعطي جذاذاتٍ وصورًا مفرَّقةً متقطّعةَ الأوصال بينها فجواتٌ زمنيّة وتاريخيّة.

---

(١) ينظر: «منهج الإمام أحمد في تعليل الحديث» لبشير علي عمر (١/ ٣٧٤).

(٢) ينظر: «الموازنة بين الرواية الحديثية والرواية التاريخية» (ص٢٩٨)، و«تحرير علوم الحديث» (١/ ٤٢١).

وليس هذا لِعَيْبٍ في الرواة، أو قِصَرِ نَظرٍ من المحدثين ومن قام على تصنيف كتب السنة وتصدى لجمعها وتدوينها، وإنّما لأنَّ المقصد في نقل حديث النبي ﷺ ما يُبنى عليه أمرُ دِينٍ، هذا الذي توجَّهَت إليه عناية الرواة والعلماء والمحدثين كابرًا عن كابر، مع ذلك الجهد الكبير للمحافظة على السنة، ودحض أيِّ دخيلٍ يتسرَّب إليها فيغيّر شيئًا في تصوّراتها -ولا نقول عقائدها- أو أحكامها التي هي معقد الإيمان والقضاء والحقوق في الدنيا، ومناط الجزاء والعقاب في الآخرة. لذلك ربّما تُرِكَتْ روايةُ تفاصيلَ تاريخيَّةٍ بحتةٍ أو جغرافية أو أمور أخرى لا يتعلَّق بها حكم ولا أدب ولا ثواب ولا عقاب ولا يُخْشى مِنْ تَرْكِهِ دَخيلٌ أو فراغ، مع كثرة الأحاديث المسندة وتشعُّب أسانيدها وضخامة عدد رواتها وتفرُّقهم بالأمصار والبلدان.

ولما عاد علماءُ السّيرَة النبويّة ليجمعوا تلك التفاصيل ويُكملوا لوحة السّيرَة أعياهم الوصول إليها بأسانيد نظيفة سليمة، فما كان منهم إلّا أنْ رجَّحوا إثبات معلومةٍ مأثورةٍ على إرسالٍ أو انقطاعٍ فيها على أنْ يترك الفراغ في ذلك[1].

وهذا منهج مبرَّرٌ مسوَّغ، اتَّفقت عليه كلمة أهل التحقيق والنقد من العلماء، بقبول مثل تلك الأخبار في أمور السّيرَة النبوية ممّا لم يُبنَ عليه حكم أو تشريع أو يخالف ما هو ثابت، قال الإمام أحمد: «إذا

(١) هذا سبب كثرة المراسيل والمنقطعات في أحاديثهم لا كما زعم بعض الباحثين من أن «سبب هذا الأمر الاشتهار والتواتر الذي طريقه المشافهة من أكثر من راو لها، والتواتر لا يحتاج في إثباته إلى إسناد»، «منهج نقد رواية السير والتفسير مقارنًا بمنهج نقد السنة» (ص٥١) فهذا كلام في غاية البعد والضعف.

روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشدَّدنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال وما لا يضع حكمًا ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد»[١]، وقال ابن الصلاح: «يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها فيما سوى صفات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرها»[٢].

* * *

(١) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (ص١٣٤).

(٢) «معرفة أنواع علم الحديث» (ص١٠٣).

المبحث الرابع
ضوابط قَبول مَرْوِيّات السَّيرة النبوية

أولًا- المنهج الإسلاميّ في الإثبات:

مهما أَجَلْنَا النظرَ في العلوم الإسلامية الأصيلة وفروعها المنبثقة عنها وعلوم الآلة التي سُخِّرَت خدمةً لها، فإننا سنصل إلى حقيقة مفادها:

لمّا كانت العلوم الإسلاميّة (المعرفة الإسلاميّة) مرجعيَّتها التصوّريّة والتأسيسيّة هي العقيدة الإسلاميّة، القائمة على النصِّ الشرعيّ أساسًا ثمّ على إعمال العقل في معاني النصّ ومضامينه وامتداداته... فإنّنا حتمًا ندور حول مَنْهَجَينِ لا مندوحةَ عنهما في هذه العلوم الإسلاميَة، هما:

* منهج الإثبات: ويمثّله (علم الحديث)
* منهج الاستنباط: ويمثّله (علم أصول الفقه)

ونستطيع القول: إنَّ هذين العلمين يشكِّلان المنهجيّة الإسلاميّة المعرفيّة، وليسا - أقصد هذين العلمين- مِن علوم الآلات المحضة كعلوم النحو والصرف والبلاغة والمنطق... ولا مِن علوم الغايات: كعلوم التفسير والفقه والعقيدة... وإنّما يشكّلان منهجي الوصول إلى علوم الغايات.

ومن أجلِّ ما تميَّزَ به هذان العِلْمان أنَّهما نتاج العقليّة الإسلاميّة المحضة، فَلَيسَا علميين منحولين أو منقولين أو مطوَّرين من علوم أمم أخرى.

وهما في أدواتهما يقومان على أسس النصّ الشرعيّ، والفكر العقليّ بكل احتمالاته وإيراداته وإشكالاته التي قد يثيرها، وهذا ما يجعلهما صالحَين للتطبيق في مجالاتٍ وعلوم عدّة[1].

وسنترك تفصيل القول في علم أصول الفقه لأهل التخصُّص فيه، ولنركِّز هنا على علم الحديث، لنلخِّص منهج القبول فيه على أركانه الرَّئيسة:

١-اتصال السند.

٢-ثقة الرواة (العدالة والضبط).

٣-انتفاء احتمالات الخطأ والوهم (عدم الشذوذ والعلّة).

---

(١) ومن أشهر الأمثلة على صلاحية علم الحديث بقواعده وضوابطه الأساسية للتطبيق على علوم أخرى ما فعله السيوطي في كتابه «المزهر في علوم اللغة» الذي نسجه على نمط علوم الحديث، وقال في مقدمته (١/ ٧): «هذا علم شريف ابتكرت ترتيبه، واخترعت تنويعه وتبويبه، وذلك في علوم اللغة وأنواعها وشروط أدائها وسماعها، حاكيتُ به علومَ الحديث في التقاسيم والأنواع»، ومن الأمثلة المعاصرة: كتاب: «مصطلح التاريخ» لمؤلفه: أسد جبرائيل رستم المتوفى سنة (١٩٦٥م)، وهو مؤرخ مسيحي لبناني، قالوا بأنه أول من حصل على لقب: دكتور في التاريخ في الوطن العربي من جامعة شيكاغو، وكان أستاذًا درس في الجامعة الأمريكية ببيروت، عرض في كتابه هذا محاولة لتأسيس قواعد للتأريخ بربطه بعلم مصطلح الحديث، مستفيدًا من قواعده ومناهجه ومطبقًا الكثير منها على رواية التاريخ. بتصرف عن (ويكيبيديا):

https://tinyurl.com/3nymvsbz

٤-التقوية بتعدُّد الرواة والأسانيد.

وبالتأمُّل سنجد أنّ هذه قواعد عقليّة لا مزيد عليها عند مَن اكتملت عنده الآلة النقدية والعلمية، وعليه فلا محيص لأيّ مرويّ من تطبيق ضوابط هذا المنهج عليه للوصول إلى حالة الوثوقيّة القصوى به، وهذا ما سلكه علماء السّيرَة أنفسهم، فعندما يحصلون الخبر بسند متَّصل، رُواته ثِقات، فلن تراهم يعدلون عنه إلى رواية شابها انقطاع أو ضعف في رواتها.

ولكن – وكما تقدَّم – لما كانت لطبيعة علم السّيرَة خصوصيّة في كثرة المرويّ مِمّا لا تنطبق عليه شروط الصحة الحديثية التامة، وحاجة علماء السّيرَة لكثير منه لتحصيل التفاصيل وإكمال جوانب الأحداث والتسلسل الزمنيّ للصورة... فقد اعتمَدوا هذه المَرْوِيّات، وكان هذا من فعل المحدّثين أنفسهم، ولا أدلَّ على ذلك من أنّ كبار المحدّثين المشتغلين بالسّيرَة ميّزوا في موضوع الرواية، فتحرَّوْا في الأحكام ونحوِها الصحَّةَ وشروطَها، وتخفَّفوا نسبيًّا عند الرواية في في غير الأحكام كالفضائل ونحوها مما يدخل فيه علم السيرة، كما أسلفنا في أثناء هذا البحث.

وحتى لا نُسهب في الكلام النظريّ، نلخص ما يتَّصل بتوثيق مَرْوِيّات السّيرَة وضوابطها في الآتي:

١-الأصل في الأخبار ما أُسند وسَلِمَ من أسباب الضعف:

فالأصل في نقل الأخبار في العلوم الإسلاميّة كلّها إسنادها إلى مصدرها، ومهما استطاع الراوي استحضار السند المتَّصل بمصدره فلن يدَّخر وسعًا في ذكره وتوثيقه، ولن يُؤثِرَ راوٍ وأخباريٌّ حصيفٌ قَطْعَ السندِ

وإعضالَه مع قدرته على وَصلِه وإسنادِه، وعند تعارض خبر صحيح مع خبر منقطع أو مرسل فالرُّجْحان للأوَّل ما لم يكن ثمَّةَ قَرائن خارجيّة ترجِّح خلافه[١]، ولا يصحّ الزعم أنَّ الأصل في رواة السّيرَة أنهم يرسلون الإسناد ويقطعونه استنادًا لصحَّته عندهم أو تواتره أو شهرته، وإنَّما لعدم اتصاله لديهم أو نسيان بعض منه، أو لوجود ما لا يريدون ذكره من السند.

يقول الذهبيّ: «ونبيُّنا ﷺ غنيّ بمدحة التنزيل عن الأحاديث، وبما تواتر من الأخبار عن الآحاد، وبالآحاد النظيفة الأسانيد عن الواهيات، فلماذا يا قوم نتشبَّع بالموضوعات؟ فيتطرَّق إلينا مقال ذوي الغِلّ والحسد»[٢].

وإنَّ إلغاء اعتبار السند بالنسبة لمَرْوِيّات السّيرَة، وأخذها كلّها على محملٍ واحدٍ من الثبوت، والاحتكام فقط إلى نقد متونها وتحليل مضامينها... هذا منهج يُلغِي علم الإثبات من أساسه، ويعود إلى منهج التوسُّم الذي سَلَكَه الغربيّون والمستشرقون منهم خصوصًا في كتابتهم في السّيرَة والتاريخ الإسلامي، وهذا الذي فتح الباب واسعًا للطعن في السنة والسّيرَة النبوية[٣].

٢-التمييز بين القبول والصحة:

الخبر الصحيح: ما استكمل شروط الصحّة الخمسة عند المحدّثين،

---

(١) كقول ابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٣٨): «مراسيل إبراهيم النخعي أقوى من مسانيده، وهو لعمري كذلك، إلا أن إبراهيم ليس بعيار على غيره»، وينظر التعقيب عليه في «تحرير علوم الحديث» (٢/ ٩٣٨).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٢١٦).

(٣) تنظر مقدمة د. محمد سعيد رمضان البوطي لكتابه «فقه السّيرَة».

وأمّا **المقبول** فهو أوسع من ذلك، فهو يشمل الحَسَن والضَّعيف ضعفًا محتملًا في أبواب الفقه والأحكام الشرعيّة – عند من يقبل الحديث الضعيف والمرسل مثلًا- كما يشمل ما يناسب كلّ باب، ففي باب السِّير والمغازي يمكن القول بأنّ المقبول فيه: **كلّ مَرويٍّ لم يَصِلْ إلى حدِّ الموضوع، ولم يتضمَّنْ ما يُخالِفُ ما هو أصحُّ منه نقلًا، ولم يتضمَّنْ ما يُرَدُّ به شرعًا أو عقلًا.**

ومن هنا نجد الخللَ عند من قسَّمَ السّيرَة أو التاريخ إلى صحيحٍ وضعيفٍ، فحصر المقبول في الصحيح والحسن، وردَّ كلَّ ما عدا ذلك فجعلَه في قسمٍ واحدٍ هو الضعيف، مخالفًا بذلك عمل الأمّة كابرًا بعد كابر.

٣-تقديم ما يُسنَدُ من أخبارِ السّيرَة على مُعارِضِه المذكور بلا إسناد:

لقد رجَّحَ المؤرِّخونَ أنفسُهم والمصنّفون في السّيرَة بين بعض الأخبار المتعارضة بأنَّ أحدَها جاء بإسناد والآخر بلا إسناد، حتى لو كان المسند فيه انقطاع أو إرسال أو ضعف في راويه، لكنَّه يُرجَّحُ على ما يأتي بلا إسناد بالعموم[١].

٤-إعمال نقد المتن بصورةٍ أكبر وأوضح لما لم يستجمع شروطَ القَبول لإسناده:

(١) ينظر: «منهج نقد رواية السير والتفسير مقارنًا بمنهج نقد السنة النبوية» (ص١٥٢) وذكر مثالًا له: الخلاف في عودة ابن مسعود من الحبشة هل كانت إليئ المدينة مباشرة أم إلى مكة، وترجيح ابن القيم لرواية ابن سعد لكونه أسندها في حين لم يذكر ابن إسحاق لها إسنادًا.

فالمحدّثون وعلماء السّيرَة عندما توسَّعوا في مَرْوِيّات السّيرَة واغتفروا ما قد يكون في أسانيدها من انقطاع أو إرسال أو شائبة ضعف... لم يقبَلوا في الوقت نفسه تلك الأخبار على عواهنها، ولم يفتحوا الباب لكلّ غثٍّ وسمينٍ؛ بل أعملوا جوانبَ النقد المتَّصلةَ بالمتن بصورة أكبر، فيكون التدقيق في عدم الشذوذ والعلل المتعلّقة بالمتن واضحًا جليًّا لديهم، وتَكون مقارنةُ ما تضمَّنَتْه تلك المَرْوِيّات مع ما هو ثابت أو متَّفَق عليه أو مشهور، فإنْ لم تحتوِ على ما يخالف ذلك تَسَمَّحُوا به وارتضوا روايته في مباحث السّيرَة، وأمّا إنْ بان لهم في الخبر ما يُنكَرُ ويُخَالِفُ ما هو أوثق فيردّونه ويضعّفونه.

يقول الحافظ ابن كثير تعقيبًا على ما رواه الواقديّ مِن رفع خاتم النبوّة من ظهر النبيّ ﷺ عند وفاته: «هكذا رواه الحافظ البيهقي في كتابه «دلائل النبوة» من طريق الواقدي، وهو ضعيف، وشيوخه لم يُسمَّوا، ثمَّ هو منقطع بكلّ حالٍ، ومخالف لما صحَّ، **وفيه غرابة شديدة**، وهو رفع الخاتم، فالله أعلم بالصواب، وقد ذكر الواقديّ وغيره في الوفاة أخبارًا كثيرة فيها نكاراتٌ وغرابة شديدة، أضربنا عن أكثرها صفحًا لضعف أسانيدها ونكارة متونها، ولا سيَّما ما يورده كثير من القصّاص المتأخّرين وغيرهم، فكثير منه موضوع لا محالة، وفي الأحاديث الصحيحة والحسنة والمرويّة في الكتب المشهورة غنْيَةٌ عن الأكاذيب وما لا يُعرف سنده، والله أعلم»[1].

(١) «البداية والنهاية» (٨/ ٧٨)، وينظر: «إسهامات الحافظ ابن كثير في النقد التاريخي من خلال كتابه البداية والنهاية – السّيرَة النبوية نموذجًا» (ص٤٥)، لمحمد عيساوي، بحث محكم منشور في مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد ٣، العدد ٥، ٢٠١٥.

٥-إطباق أهل السير والمغازي على أمرٍ من أمور السّيرَة النبوية حُجَّةٌ ما لم يُخالَف بما هو أقوى[١]:

إنَّ اتفاقَ علماء السّيرَة على معلومة متعلِّقة بالسّيرَة النبوية يُعدُّ حجَّةً فيما لا يعارضه ما هو ثابت صحيح صريح؛ بل ربما قُدِّمَ اتفاقهم هذا على بعض أخبار الآحاد، لما عُرِفَ عنهم من سَعَةِ التقصِّي والتبحُّر في علوم التاريخ وأحوال الصحابة ونحو ذلك، ومثل هذا يقع غالبًا في تأريخ حدثٍ ما، أو نسبة قصّة لصحابي وتسميته فيها ونحو ذلك.

قال ابن تيمية بعد أن ساق شيئًا ذكرَه أصحاب السير والمغازي: «ومثل هذا ممّا يشتهر عند هؤلاء مثل الزهري وابن عقبة وابن إسحاق والواقدي والأموي وغيرهم أكثر ما فيه أنَّه مرسل، والمرسل إذا رُوِيَ من جهات مختلفة -لا سيما ممَّن له عناية بهذا الأمر وتَتبُّعٌ له- كان كالمسند؛ بل بعض ما يشتَهِرُ عند أهل المغازي ويستفيض أقوى ممّا يروى بالإسناد الواحد»[٢].

ومثل هذا يكون حجّةً في الترجيح عند التعارض، ولا يكون أصلًا مطلقًا يُعارَضُ به ما هو أثبت وأجلى عند أهل النقل بالعموم.

* * *

(١) هناك من سمَّاه إجماعًا أو إجماع أهل السير والمغازي، والذي أراه أن تسميته بإجماع ليس على الاصطلاح الأصولي الدقيق، وإنما بمعنى اتفاق أهل فن أو علم على شيء ما، ولا يقتضي أن يكون محلَّ اتفاق من غيرهم، لذلك آثرنا استعمال الإطباق والاتفاق بدل الإجماع تحريًا لمزيد من الدقة، وقارن بـ«منهج نقد رواية السير والتفسير مقارنا بمنهج نقد السنة النبوية» (ص١٣٨)، وفيه أمثلة على تطبيق هذا الأصل.

(٢) «الصارم المسلول على شاتم الرسول» (ص١٤٣).

النتائج والتوصيات

أولاً- النتائج:

١-خَلَصَ البحثُ إلى أنَّ مروياَّت السيرة النبوية تخضع في الجملة لمنهجية علم الحديث في النقل والتوثيق والنقد، غير أن درجة الصرامة في تطبيق الضوابط الحديثية تختلف نسبيًّا، نظرًا لطبيعة موضوع السيرة، وعدم ترتب أحكام شرعية عليها غالبًا.

٢-أظهر البحث أن الإسناد يبقى أصلًا في توثيق أخبار السيرة، وأن ما وُجد مسندًا مقدَّم على غيره من حيث الأصل.

٣-إن تقسيم السيرة إلى «صحيح» و«ضعيف» على غرار تقسيم الحديث ليس دقيقًا؛ لأن دائرة القبول في السيرة أوسع، وتشمل ما لم يصل حد الوضع من المرويات، ولم يخالف الصحيح الثابت أو القطعي، ولم يتضمن ما يردّه الشرع أو العقل.

٤-إن نقد المتن يلعب دورًا محوريًّا في تمحيص مرويات السيرة، أكثر من غيره من مجالات الرواية، وذلك لتعويض التساهل النسبي في بعض الأسانيد.

٥-إن إجماع علماء المغازي والسير على واقعة أو خبر له قوة

وحجية معتبرة، ما لم يعارضه نصٌّ ثابتٌ أو روايةٌ أصحّ، إذ يُنظر إلى سَعة اطلاعهم وتخصصهم في هذا الميدان وتتبعهم الطويل والدقيق لتفاصيل السيرة وكل ما روي في الباب.

٦-أوضح البحث أن المنهج في إثبات الرواية واحد في فلسفته وأصوله، لكنه نسبي في تطبيقاته بحسب طبيعة الموضوع المروي، وأن القول باختلاف مناهج الإثبات بين علوم الحديث والسيرة والتاريخ فيه مجازفة ومخالفة للواقع.

* * *

أهم التوصيات:

١-ضرورة دراسة الأسانيد في مرويات السيرة، وتقديم المسند على المرسل والمنقطع عند التعارض، حفظًا لأصالة المنهج الإسلامي في النقل، إلا ما استثني لقرائن خاصة.

٢-وجوب الموازنة لمن يدرس مرويات السيرة النبوية بين نقد السند ونقد المتن، مع إعطاء عناية كبيرة لتحليل النصوص ومقارنتها بما هو ثابت ومتفق عليه، لتصحيح الصورة التاريخية وتنقيتها من الغرائب والمنكرات.

٣-ضرورة التنبيه على أن الاعتماد الكلي على نقد المتون دون الأسانيد -كما يفعل بعض المستشرقين- خطأ منهجي يفتح الباب للطعن في السنة والسيرة، لذلك يجب الجمع بين الطريقتين.

٤-توجيه الباحثين إلى أن اتفاق أهل المغازي والسير على أمر ما له قيمة علمية كبيرة، ويُقدّم في الترجيح إذا لم يعارضه ما هو أوثق، مما

يستدعي توظيف هذا المعيار في الدراسات الأكاديمية.

٥-الدعوة إلى مزيد من الأبحاث التي تعالج مناهج المحدثين في التعامل مع مرويات السيرة، وتكشف الفروق الدقيقة بين مرويات الأحكام ومرويات التاريخ والفضائل، بما يرسّخ المنهج الإسلامي الأصيل في النقد والتوثيق.

* * *

المصادر والمراجع

١-«إسهامات الحافظ ابن كثير في النقد التاريخي من خلال كتابه البداية والنهاية – السّيرَة النبوية نموذجًا» لمحمد عيساوي، بحث محكم منشور في مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد ٣، العدد ٥، ٢٠١٥.

٢-«أعلام السّيرَة النبوية في القرن الثاني للهجرة» للدكتور فاروق حمادة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

٣-«البداية والنهاية» لابن كثير، مكتبة المعارف/ بيروت.

٤-«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ)، ت: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي/ بيروت، ط١: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م.

٥-«تحرير علوم الحديث» لعبد الله بن يوسف الجُديع، مؤسسة الريان/ بيروت، ط١: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٦-«تفسير النسفي» المسمى: «مدارك التنزيل وحقائق التأويل» للنسفي (٧١٠هـ)، ت: يوسف علي بديوي، ومحيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب/ بيروت، ط١: ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٧-«توجيه النظر إلى أصول الأثر» للشيخ طاهر الجزائري، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط١: ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٨-«جامع الترمذي» ت: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده/ القاهرة، د.ط.ت.

٩-«السنة قبل التدوين» للدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر/ بيروت، ط٣: ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

١٠-«السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» للدكتور مصطفى السباعي (١٣٨٤هـ)، المكتب الإسلامي/ دمشق - بيروت، ط٣: ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١١-«سنن أبي داود» ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية/ صيدا - بيروت.

١٢-«سنن ابن ماجه» ت: د. بشار عواد معروف، دار الجيل/ بيروت، ط١: ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١٣-«السنن الكبرى» للنسائي (٣٠٣هـ)، ت: حسن عبد المنعم شلبي، إشراف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط١: ١٤٢١هـ-٢٠١٠م.

١٤-«سنن النسائي الصغرى» (المجتبى)، دار الفيحاء/ دمشق - دار السلام/ الرياض، ط١: ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١٥-«سير أعلام النبلاء» للذهبي، بإشراف شعيب الأرنؤوط، طبع مؤسسة الرسالة / بيروت، ط ٢ ـ ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م.

١٦-«السّيرَة النبوية الصحيحة محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السّيرَة النبوية» للدكتور أكرم ضياء العمري، مكتبة العلوم والحكم/ المدينة المنورة، ط٦: ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

١٧-«السّيرَة النبوية في ضوء المصادر الأصلية دراسة تحليلية» د. مهدي رزق الله أحمد، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

١٨-«الصارم المسلول على شاتم الرسول» لابن تيمية (٧٢٨هـ)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر الحرس الوطني السعودي.

١٩-«صحيح البخاري» دار السلام/ الرياض - دار الفيحاء/ دمشق، ط٢: ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٢٠-«صحيح مسلم» دار الفيحاء/ دمشق - دار السلام/ الرياض، ط٢: ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢١-«العلل ومعرفة الرجال» رواية المروذي، ت: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف/ الرياض، ط١: ١٤٠٩هـ.

٢٢-«الفِصَل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ)، مكتبة الخانجي/ القاهرة.

٢٣-«قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث» لمحمد جمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ)، دار الكتب العلمية/ بيروت.

٢٤-«الكشاف» للزمخشري، ت: ماهر حبوش، دار الإرشاد/ إسطنبول، ودار اللباب/ إسطنبول-بيروت، ط١: ١٤٤٢هـ-٢٠٢١م.

٢٥-«الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، ت: أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية/ المدينة المنورة.

٢٦-«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٧٢٨هـ)، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف/ المدينة المنورة، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٢٧-«المستدرك على الصحيحين» للحاكم النيسابوري، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط١: ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٢٨-«المسند» لأحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرين، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط١: ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٢٩-«مصادر السّيرَة النبوية وتقويمها» للدكتور فاروق حمَادَة، دار القلم / دمشق، ط٣.

٣٠-«مصطلح التاريخ» للدكتور أسد رستم، مركز تراث للبحوث والدراسات، ط١:

١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

٣١-«معرفة أنواع علم الحديث» = «علوم الحديث» لابن الصلاح، ت: د. نور الدين عتر، دار الفكر، ط٣: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٣٢-«منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث» للدكتور بشير علي عمر، وقف السلام الخيري/ الرياض، ط١: ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

٣٣-«منهج نقد رواية السير والتفسير مقارنًا بمنهج نقد السنة النبوية» لهاني عوض سعيد باوزير، رسالة ماجستير نوقشت في كلية الإمام الأوزاعي ببيروت بتاريخ: ١٤/ ٣/ ٢٠١٤م بإشراف: أ. د. علي نايف بقاعي.

٣٤-«الموازنة بين الرواية الحديثية والرواية التاريخية» للدكتور محيي الدين حبوش، دار المقتبس/ بيروت، ط١: ١٤٤٢هـ-٢٠٢١م.

٣٥-«الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم» لمحمود محمد الطناحي (١٤١٩هـ)، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ط١: ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

* * *